

**مؤتمر بين رئيس ديوان المستشارية الاتحادية
ورؤساء دواوين رئاسة حكومات الولايات
في 25 أيار/مايو 2020**

قرار

قيود على المخالطة الاجتماعية

إن عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا (SARS-CoV2) في ألمانيا لا تزال على مستوى منخفض حتى بعد شهر على بداية تطبيق التدابير لتخفيف القيود. يعزى هذا النجاح بالدرجة الأولى إلى أن قواعد التباعد والنظافة الصحية قد تم تطبيقها والالتزام بها على نحو جيد في كافة المجالات ذات الصلة. لذلك نتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة المواطنين والمواطنات الذين أتاحوا ذلك والتزموا بالقواعد بشكل رصين.

إلا أن الفيروس لا يزال موجوداً وهو قادر على الانتشار بسرعة كبيرة في حال غياب التدابير المذكورة أعلاه. فهذا ما شهدناه بكل وضوح في ألمانيا قبل وضع القيود حيز التنفيذ في نصف آذار/مارس الماضي وكذلك في دول أخرى كثيرة، كما نلاحظه حالياً أيضاً عبر نقشى محلي للفيروس في بعض المرافق أو خلال التجمعات واللقاءات.

من هذا المنطلق وعلى ضوء الخطوات التدريجية نحو رفع القيود في كافة المجالات الحياتية وتزايد المخالطة الاجتماعية المترتب عليها، فإنه من الجوهري أن تبقى قواعد التباعد والنظافة الصحية جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية طالما لم يتم دحر الجائحة عبر دواء أو مادة لقاحية. في هذا الإطار يجب أيضاً ضمان القدرة على تتبع المخالطة.

بالنسبة للاقتصاد ومختلف الميادين العامة الكثيرة ومنها على سبيل المثال الرياضة والثقافة والنقل العام، قامت الحكومة الاتحادية والولايات بالاشتراك مع المعنيين بالأمر في هذه المجالات بصياغة خطط للتباعد الاجتماعي والنظافة الصحية على أن يتم تطبيقها بالتوازي مع التدابير لتخفيف القيود أو رفعها.

أما بالنسبة للمكوث أو التواجد في الأماكن العامة فتسري عليه قيود التباعد الملزمة التي اتفقت عليها المستشارية الاتحادية مع رئيسات ورؤساء حكومات الولايات مبدئياً لغاية الخامس من حزيران/يونيو والتي تم تطبيقها عبر أوامر إدارية أو مراسيم عامة صادرة عن مختلف الولايات الاتحادية.

وعليه يتفق رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورؤساء دواوين رئاسة حكومات الولايات على ما يلي:

1. من أجل تفادي انتشار فيروس (SARS-CoV2) وبهدف الحماية الشخصية من عدوى محتملة، يتعين على المواطنين والمواطنين مواصلة الالتزام بشكل أساسي بقاعدة التباعد الاجتماعي **بمسافة لا تقل عن 1.5 متر**. يضاف إلى هذا التدبير واجب ارتداء الكمامة في ميادين وأماكن محددة من الحياة العامة.
2. من أجل احتواء خطر العدوى يتم تمديد قيود المخالطة الاجتماعية الإلزامية مبدئياً لغاية 29 حزيران/يونيو. في هذا السياق تستطيع الولايات أن تحدد التواجد في الأماكن العامة وتسمح به لعدد يصل إلى 10 أشخاص أو لأشخاص من منزلين مختلفين.
3. يجب أن يكون عدد الأشخاص الذي يتم التواصل والمخالطة معهم منخفضاً وعلى مجموعة هؤلاء الأشخاص أن تبقى ثابتة بأكبر قدر ممكن.
4. كذلك خلال اللقاءات والتجمعات داخل المنزل وفي أماكن مغلقة يجب مراعاة قواعد التباعد والنظافة الصحية، بحيث يتم تحديد عدد الأشخاص الموجودين على أساس قاعدة التباعد بهدف الحفاظ على المسافة الفاصلة بينهم ويتم الحرص على التهوية بشكل كاف. بالتالي يجب أن يكون عدد الأشخاص محدوداً. كما يجب أن تجرى اللقاءات الخاصة في الهواء الطلق، إذا توفرت الإمكانية لذلك، لأن خطر العدوى ينخفض عندئذ بشكل هائل. كما يجب توفير إمكانية تتبع المخالطات بين الأشخاص المشاركين.
5. يجب النظر بشكل منفصل في مسألة رياض الأطفال والمدارس إضافة إلى الفعاليات والتجمعات التي تطبق عليها خطط خاصة للنظافة الصحية.

6. في الأماكن والحالات التي تدعو فيها الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمواجهة الدينامية الإقليمية لمسار العدوى، يجب أن يشمل ذلك فرض قيود أوسع نطاقاً على التواصل والمخالطة بهدف احتواء انتشار العدوى والحلول دون تفشي مسار العدوى على نطاق البلد ككل.

توضيحات بشأن المحضر:

ولاية تورنغن: تعتبر ولاية تورنغن الحرة أن المدى الذي يتخذه مسار العدوى (على سبيل المثال تطور عدد تكاثر العدوى، نسبة المصابين الجدد إلى المعافين، الفترة الزمنية التي تتضاعف خلالها نسب العدوى) يشكل عاملاً حاسماً فيما يتعلق بإصدار اللوائح التي تحد من الحقوق الأساسية من أجل احتواء الجائحة وذلك بموجب قانون الحماية من العدوى. في حال تبين أن مسار العدوى قد توقف على نطاق واسع وشامل، فيجب العمل عندئذ بمبدأ التناسبية واتخاذ التدابير المتعلقة بالقيود على ضوء المعطيات الجديدة. لذلك تحتفظ ولاية تورنغن بحق فرض قواعد مغايرة بالنسبة للتواجد في الأماكن العامة (البند 2) طالما أن مسار العدوى يسمح بذلك. بالنسبة للقاءات والتجمعات الخاصة داخل المنازل ترى ولاية تورنغن، على ضوء المسار الحالي للعدوى، أنه من الممكن الإحجام عن القيود الخاصة المتعلقة بالمخالطة الاجتماعية، مشيرةً بدل ذلك إلى المعايير العامة للنظافة الصحية والسلوك الاجتماعي. إضافة إلى ذلك تنادي ولاية تورنغن بالتعويل على سلوك المواطنين والمسؤولين والمعتدل في مجالات حياتهم الخاصة ومنحهم الثقة فيها.

ولاية هيسن: تلتزم ولاية هيسن حتى إشعار آخر بقاعدة تواجد شخص بمفرده أو برفقة شخص واحد آخر فقط أو مع أفراد من المنزل نفسه أو من منزل واحد آخر فقط.

ولاية ساكسونيا السفلى: تحتفظ ولاية ساكسونيا السفلى بحق الحفاظ على القاعدة المعمول بها بشأن ترافق أشخاص من منزلين مختلفين فقط.